الأمم المتحدة

E/2025/57

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 April 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير المديرة التنفيذية

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن أداء وعمل مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأعد التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 226/79 الذي طلبت فيه الجمعية إلى المديرة التنفيذية أن تقدم التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

وعلى النحو الذي حدده الأمين العام في تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/72/684-E/2018/7)، أنشئ المكتب ليضطلع بمهمة فريدة تتمثل في تقييم المساهمات المقدمة على نطاق المنظومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومنذ تعيين أول مديرة تنفيذية للمكتب في أيلول/سبتمبر 2023، أحرز المكتب تقدماً في مجموعة من المسائل الإدارية والتقييمية، بما في ذلك عن طريق إصدار سياسة التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وسلسلة من التقييمات. وعلى الرغم من نجاح إنشاء المكتب، أعاقت ندرة الموارد المالية قدرته على تقديم التقييمات بالوتيرة المنشودة، وهناك مخاوف بعيدة المدى بشأن جدواه في ظل محدودية الموارد الطوعية المتاحة.

120525 010525 25-06099 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويبرز هذا التقرير قيمة عمل المكتب وأهميته الاستراتيجية في تحقيق التوقعات التي أكدتها الجمعية العامة لأول مرة في قرارها 289/64. ويوفر معلومات عن مهمة التقييم على نطاق المنظومة ويسلط الضوء على الدروس المستفادة من أنشطة التقييم على نطاق المنظومة وكذلك الإنجازات الرئيسية في عام 2024، بما في ذلك اعتماد سياسة التقييم على نطاق المنظومة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتضمن أيضًا برنامج عمل المكتب وميزانيته في عام 2025، إلى جانب خطط توفير الموارد ومعلومات عن التقييمات التي تجرى على الصعيد القطري بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

1 - رســـم الأمين العام في تقريره المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة" (A/72/684-E/2018/7)، خطته الرامية إلى جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر اســـتراتيجية وخضوعا للمساءلة وتعاوناً واستجابة للاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب تقييم مستقل على نطاق المنظومة.

2 - ورحبت الجمعية العامة، في قرارها 279/72 بتعزيز الأمين العام لتدابير التقييم المســـتقل المتخذة على نطاق المنظومة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحســـين القدرات. وفي وقت لاحق، طلبت الجمعية العامة في قرارها 4/76 إلى الأمين العام تزويد الدول الأعضـــاء بالمعلومات اللازمة لكي تدعم وتيسّـــر على نحو تام إنشـاء وتشـغيل مكتب تقييم مسـتقل ومزوَّد بالموارد الكافية. وقدم الأمين العام هذه المعلومات في تقريريه المنتظمين المقدَّمين إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ الاستعراض الشـامل الذي يجري كل أربع سـنوات لسـياسـة الأنشـطة التنفيذية التي تضـطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[1].

3 - ويشكل التقييم على مستوى المنظومة نهجاً شاملاً للأمم المتحدة بأكملها يركز على الأداء الجماعي والنتائج والتعلم. وهو المهمة التقييمية الوحيدة المخصـــصـــة لتقدير مجموع مســـاهمات الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها في تنفيذ خطة عام 2030.

4 - ويتولى مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسؤولية توفير أدلة تقييم مســـتقلة يمكن اســـتخدامها لتعزيز الشـــفافية والمســـاءلة، وتحفيز العمل المشـــترك والتعلم الجماعي. والمكتب مكلف أيضًـــا بإجراء تقييمات على نطاق المنظومة وإبراز الأدلة المســـتقاة من تلك التقييمات بشـأن مسـاهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5 - وهذا التقرير هو أول تقرير يعده المكتب عملا بالقرار 226/79 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى المديرة التنفيذية للمكتب أن تقوم، ابتداء من عام 2025، بتقديم التقرير إلى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

6 - وقد أشار الأمين العام في أحدث تقرير له عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/79/72-E/2024/12) إلى الأولويات المحددة لعام 2024، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لسـياسـة التقييم على نطاق المنظومة والتقدم المحرز فيما يتعلق ببناء العناصـر الأسـاسـية للمكتب كمكتب مســـتقل قائم بذاته مكلف بتوفير القيادة والتوجيه الاســـتراتيجي لمهمة التقييم على نطاق المنظومة وفقا لهذه السياسة، بعد تعيين المديرة التنفيذية في عام 2023.

7 - وأحرز تقدم كبير في عام 2024 في توطيد أركان المكتب لضمان استقلاليته ومصداقيته وفعاليته، بما يتماشـــى مع توقعات المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي على النحو المعرب عنه في قراره 31/2023. وكان اعتماد سـياسـة التقييم على نطاق المنظومة إنجازاً رئيسـياً تحقق بالتشـاور مع كيانات مجموعة الأمم

(1) انظر A/79/72-E/2024/12 و A/78/72-E/2023/59 و A/77/69-E/2022/47.

المتحدة للتنمية المستدامة وهيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة. وتأتي هذه السياسة تتويجًا لنظر الدول الأعضاء مطوّلا في الحاجة إلى فهم أفضل للمساهمة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

8 - وفي عام 2024، تمكن المكتب من الارتقاء بمستوى فهم وظيفته الفريدة والوعي بها وبرهن على مساهمته في التعلم والشفافية والمساءلة على مستوى المنظومة من خلال نشر تقريرين هما: تقييم لمبادرة تسليط الضوء للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات ودراسة تقديرية لهذه المبادرة على أساس القيمة مقابل المال. وجميع التقييمات والتقارير وسائر المنتجات المشار إليها في هذا التقرير متاحة في الموقع الشبكي للمكتب[2]. وساعد التقييم على تأكيد فعالية استثمار أكثر من 500 مليون دولار في نموذج مشترك بين الوكالات وتضمن توصيات لتحسين التنفيذ ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال لتقديم دعم متماسك ومتكامل وتحقيق أقصى قدر من النتائج الجماعية.

9 - واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 166/78، قاد المكتب مبادرة لسد الفجوة بين إعداد أدلة التقييم من جانب كيانات الأمم المتحدة واستخدامها الاستراتيجي من جانب الهيئات الحكومية الدولية وقيادة الأمم المتحدة. وبالتعاون مع مكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة، قدم المكتب منتجات سهلة الاستخدام لتحسين إمكانية الوصول إلى أدلة التقييم واستخدامها من أجل إجراء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024. ونشر المكتب، على سبيل المثال، خرائط رقمية تفاعلية للأدلة التقييمية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وأهداف التنمية المستدامة، وموجزات الأدلة بشأن المواضيع ذات الأولوية للاستعراض.

10 - وبدأ المكتب في إجراء تقييمين على نطاق المنظومة، وسيكتمل كلاهما في عام 2025. ويركز التقييم الأول على تقدير التقدم المحرز نحو جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تشكل عنصرا أساسيا في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (وفقا لقرار الجمعية العامة 279/72)، والهدف من ذلك هو ضمان استخلاص الدروس من تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي تستخدم في أكثر من 120 بلدا. ويركز التقييم الثاني على استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة لعام 2019 ويهدف إلى المساهمة في تحقيق المساءلة واستخلاص الدروس فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

11 - وعلى النحو الذي حددته الدول الأعضاء والأمين العام، تتوقف فعالية مهمة التقييم على نطاق المنظومة وجدواها على التزام ومشاركة جميع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتولى المكتب توفير القيادة لهذه المهمة الفريدة. وواصل المكتب في عام 2024 تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وهيئات التقييم والرقابة، وواصل إقامة شراكات مع الهيئات الدولية الرئيسية المعنية بالتقييم والأدلة.

12 - ويشكل توفير موارد كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها للمكتب شرطا أساسيا لضمان استقلاليته ومصداقيته وفعاليته، على نحو ما أكدته الجمعية العامة من جديد في قرارها 226/79. وقدم الأمين العام

(2) انظر www.un.org/system-wide-evaluation-office.

ميزانية برنامجية مقترحة لعام 2025 حدد فيها إجمالي الاحتياجات بمبلغ 3,4 ملايين دولار بهدف تأمين ما يحتاجه المكتب من تمويل كافٍ يمكن التنبؤ به.

13 - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 257/79، تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/79/7)، الذي أوصت فيه اللجنة بعدم الموافقة على التحويل المقترح للموارد الخارجة عن الميزانية إلى تمويل من الميزانية العادية في عام 2025. وبناء عليه، يواصل المكتب الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، بميزانية منقحة قدرها 3,01 ملايين دولار لعام 2025.

ثانيا - سياسة التقييم على نطاق المنظومة: توجيه التقييم على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

14 - اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة رسميا سياسة التقييم على نطاق المنظومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقد وُضعت هذه السياسة استجابة لرغبة الدول الأعضاء في تحسين فهم المساهمة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها 289/64، ووفقا للمقترحات التي حددها الأمين العام في تقريره عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/72/684-E/2018/7). وتضمن ذلك التقرير توصيات حول كيفية جعل المنظومة أكثر استراتيجية وخضوعًا للمساءلة، بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب تقييم على نطاق المنظومة.

15 - وتحتوي سياسة التقييم على نطاق المنظومة على وصف لإطار العمل والمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالتقييم على نطاق المنظومة، بالإضافة إلى التفاصيل المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات وترتيبات الإبلاغ لضمان التخطيط للتقييمات وإجرائها ومتابعتها بصورة فعالة. وتحدد سياسة التقييم المستخدمين الرئيسيين لأدلة التقييم على نطاق المنظومة وآليات لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من هذه الأدلة. وعلى النحو المؤكد في السياسة ووفقا للأحكام المبينة فيها، يُستخدم نوعان من التقييم على نطاق المنظومة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهما تقييمات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتقييمات العالمية التي تجرى على نطاق المنظومة، تحت القيادة والتوجيه الشاملين للمكتب. وتتضمن السياسة أيضًا تعريفا للموارد والمخاطر، بالإضافة إلى تفاصيل حول كيفية تنفيذ السياسة واستعراضها.

16 - وقد صيغت سياسة التقييم على نطاق المنظومة وفقا لقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[3]، والمبادئ الإضافية للتكامل والتبعية والتعاون التي تتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بالتقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة. ومن المتوقع أن يتطور إطار السياسة العامة مع مرور الوقت ليعكس التوجيهات الصادرة عن الدول الأعضاء في شكل قرارات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات لاحقة للجمعية العامة تتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

(3) يمكن الاطلاع عليها من الرابط www.unevaluation.org/uneg_publications/uneg-norms-and-standards-evaluation-un-system.

أولويات تنفيذ السياسات

17 - أحرز تقدم كبير في عام 2024 في توطيد دعائم المكتب لضمان استقلاليته ومصداقيته وفعاليته، بما يتماشى مع أحكام سياسة التقييم على نطاق المنظومة. وشملت تلك الجهود تصميم أنظمة تشغيلية لتخطيط وإجراء التقييمات ومتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم؛ وتوضيح الترتيبات المؤسسية للتقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة؛ والتعاون مع هيئات التقييم والرقابة التابعة للأمم المتحدة.

18 - وتشمل الأولويات الأخرى لتنفيذ السياسات في عام 2025 ما يلي: إعداد أول خطة تقييم عالمية متعددة السنوات على نطاق المنظومة؛ وتوحيد الأنظمة المتعلقة بضمان الجودة وتقييمها ورد الإدارة والمتابعة؛ واستحداث آليات لتعزيز تنسيق التقييم الذي يجرى على نطاق المنظومة والإشراف عليه.

خطة التقييم العالمية على نطاق المنظومة

19 - القصد من الخطة هو أن يجري المكتب عددا محدودا من التقييمات بشأن أكثر القضايا استراتيجية وأهمية فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل. ويحدد المكتب بشكل مستقل برنامج عمل متعدد السنوات، بعد عملية تشاورية مفتوحة وشفافة مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بشأن مواضيع التقييمات المقترحة وتوقيتها. ولكن نظراً لمحدودية التمويل الطوعي المتاح، يتوقف كل من مواضيع وتوقيت التقييمات حتى الآن على توافر الأموال وأولويات الممولين.

20 - ويعد المكتب خطة تقييم عالمية على نطاق المنظومة مدتها أربع سنوات تتماشى مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة في قرارها 226/79. وستتضمن الخطة وصفًا للغرض من التقييمات العالمية التي تجرى على مستوى المنظومة والأنشطة ذات الصلة ونطاقها ومواردها. وستستند إلى المعايير المحددة في سياسة التقييم على نطاق المنظومة وستوازن بين الحاجة إلى التشاور والشفافية وبين حق المكتب في ممارسة الاستقلالية في اختيار التقييمات. ولدى إعداد الخطة، يتشاور مكتب التقييم على نطاق المنظومة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، بما يتماشى مع الآليات المستخدمة لتعزيز التعاون بين تلك الكيانات.

21 - ويجري تحديد التقييمات المحتملة من خلال أسلوب ممنهج يعتمد على التحليلات المستقلة، وحصر أدلة التقييم المتاحة وعمل هيئات التقييم والرقابة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة.

آليات ضمان الجودة وتقييمها

22 - تستند مصداقية التقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة وطريقة استخدامها إلى عمليات مُحكمة لضمان الجودة. ويعكف المكتب على دمج آليات التوجيه وضمان الجودة فيما يتعلق بالتقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة من أجل الحفاظ على الالتزام بمبادئ سياسة التقييم وقواعدها ومعاييرها وقواعد التقييم ومعاييره، استنادا إلى إجراءات التكليف والإدارة وضمان الجودة والإبلاغ التي ينفذها المكتب.

23 - وتنص سياسة التقييم على نطاق المنظومة على أن يقوم مقيّمون خارجيون مستقلون بتقييم جودة جميع التقييمات المنجزة على نطاق المنظومة، بما في ذلك التقييمات التي تُجرى بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون النتائج متاحة للجمهور إلى جانب تقارير التقييم، وأن

يقوم المكتب بالإبلاغ عنها سنويًا. وسيحدد المكتب في عام 2025 متطلبات إنشاء تقييم مستقل لجودة جميع التقييمات المنجزة على نطاق المنظومة. بيد أن إحراز تقدم في هذا الصدد سيتوقف على توافر موارد كافية ويمكن التنبؤ بها.

رد الإدارة وقاعدة بيانات المتابعة

24 - يجب أن تكون هناك آليات قوية وشفافة لإعداد ردود الإدارة على توصيات التقييم في الوقت المناسب. وتتطلب جميع التقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة ردا رسميا من الإدارة يتم فيه تسجيل إجراءات المتابعة وتتبع التنفيذ لضمان تحقيق تأثير ذي مغزى.

25 - وفي إطار سياسة التقييم على نطاق المنظومة، من المتوخى أن يعمل مكتب التنسيق الإنمائي، بوصفه أمانة منظومة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع كيانات الأمم المتحدة لتيسير الإبلاغ عن تنفيذ ردود الإدارة من خلال الآليات القائمة، وأن تقدم المديرة التنفيذية لمكتب التقييم على نطاق المنظومة تقريرا سنويا عن حالة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييم.

26 - وسيكون من الضروري إنشاء قاعدة بيانات لأغراض المتابعة؛ ومن المتوخى أن يتم إنشاء قاعدة البيانات هذه في عام 2025، رهناً بتوافر الموارد.

آليات لتعزيز التنسيق والتعاون والرقابة فيما يتعلق بالتقييمات على نطاق المنظومة

27 - نظرا للطابع المشترك لمهمة التقييم على نطاق المنظومة، تحدد سياسة التقييم على نطاق المنظومة آليات للتنسيق بين مكتب التقييم وهيئات التقييم والرقابة، بما في ذلك من خلال إنشاء آليتين مخصصتين لتعزيز فعالية التقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة في عام 2025: وهما (أ) الفريق التوجيهي للتقييم على نطاق المنظومة، الذي يتألف من رؤساء مكاتب التقييم في فرادى الكيانات ويقدم المشورة والمدخلات والموارد فيما يتعلق بتصميم منتجات التقييم الذي يجرى على نطاق المنظومة وتنفيذها ونشرها واستخدامها؛ و (ب) فريق استشاري معني بالتقييم، يتألف من خبراء في التقييم والتنمية، ويقدم المشورة الاستراتيجية الفنية بشأن تنفيذ السياسات.

ثالثا - برنامج العمل في عام 2024

28 - الغرض من إصدار تقارير التقييم على نطاق المنظومة في أوانها متضمنةً التوصيات الملائمة والمحدَّدة الأهداف هو تحسين الأداء والتعاون والمواءمة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تعزيز المساءلة عن نتائج المنظومة الإنمائية وإدماج الدروس المستفادة. وترد حالة تنفيذ أنشطة التقييم المقررة لعام 2024 في الجدول 1.

الجدول 1

حالة تنفيذ أنشطة التقييم لعام 2024

الرقم	العنوان	الحالة	الإنجاز المقرر	صدور رد الإدارة	حالة تنفيذ التوصيات
1 -	تقييم مبادرة تسليط الضوء من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات	أُنجز		نعم	جاري تنفيذها
2 -	تقييم مبادرة تسليط الضوء على أساس القيمة مقابل المال	أُنجز		لا ينطبق	
3 -	تعزيز استخدام أدلة التقييم في الأمم المتحدة لدعم الاستعراض الشامل للأولويات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام 2024 - موجزات التقييم	أُنجز		لا ينطبق	
4 -	تعزيز استخدام أدلة التقييم في الأمم المتحدة لدعم الاستعراض الشامل للأولويات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام 2024 - الخرائط التفاعلية للأدلة	أُنجز		لا ينطبق	
5 -	إجراء تقييم على نطاق المنظومة للتقدم المحرز نحو جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية	جاري تنفيذه	2025		
6 -	إجراء تقييم على نطاق المنظومة لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة	جاري تنفيذه	2025		

ألف - تقييم مبادرة تسليط الضوء

29 - استفادت مبادرة تسليط الضوء، التي تستأثر باستثمار يزيد عن 500 مليون دولار، من الخبرات المتاحة داخل الأمم المتحدة لمعالجة أسباب العنف ضد النساء والفتيات وعواقبه على حد سواء من خلال 26 برنامجاً قطرياً وخمسة برامج إقليمية وبرنامج إقليمي مواضيعي وبرنامجين للمجتمع المدني. وقد انصبّ تقييم المبادرة على أدائها العام ومساهمتها في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستُرشد به في وضع مبادرة تسليط الضوء 2.0 وتنفيذها.

30 - وتعرض نتائج التقييم في إطار سبعة مجالات رئيسية للبحث وهي: تصميم البرامج؛ والإدارة والتشغيل؛ والحوكمة والقيادة والاتساق؛ والنتائج والتقدم المحرز؛ وإصلاح الأمم المتحدة وأساليب العمل الجديدة؛ والاستدامة؛ والدروس المستفادة.

31 - وبشكل عام، خلص التقييم إلى إثبات جدوى مفهوم نموذج مبادرة تسليط الضوء مع التركيز أيضًا على المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وقد أثبت التصميم الشامل ما ينطوي عليه اتباع نهج متكامل ومشترك بين الوكالات في وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات من قدرة على المساهمة في إحداث تغييرات أعلى مرتبة على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي. واستجابت المبادرة للتغيرات السياقية من أجل تحقيق نتائج مهمة على مستوى مختلف الركائز، مع تعميق فهم الجهات صاحبة المصلحة لضرورة أن تعمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بشكل تعاوني. وأدى نموذج الحوكمة المتبع في إطار المبادرة إلى توسيع

نطاق مشاركة أصحاب المصلحة، مع اضطلاع المجتمع المدني بدور هام في هذا الصدد. وفي حين لا حظ التقييم هذه الإنجازات، فقد خلص إلى أن تنفيذ البرامج يواجه تحديات جسيمة بسبب النموذج التشغيلي المعقد وأوجه القصور التي تحد من توافق النظم الإدارية والمالية للأمم المتحدة، مما يعوق قدرتها على الأداء بشكل تعاوني. وفي حين أن هناك دلائل تشير إلى أن بعض عناصر المبادرة وأنشطتها ستستمر، لم يتحدد بعد مدى استدامة النهج الشامل.

32 - وقدم التقييم ثماني توصيات هي: (أ) الحفاظ على نقاط القوة الرئيسية التي ينطوي عليها تصميم مبادرة تسليط الضوء، بما في ذلك نهجها الشامل، مع إتاحة قدر أكبر من المرونة والقدرة على التكيف وتبسيط إطار نتائجها؛ و (ب) الاستجابة للسياقات المتغيرة بسرعة ومرونة للحفاظ على دعم متسق وملائم للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، لا سيما في سياقات الأزمات والطوارئ؛ و (ج) تحسين النموذج التشغيلي، بما في ذلك طرائق التمويل وتخطيط الموارد البشرية؛ و (د) تبسيط نظم الرصد والتعلم ونشر المعرفة؛ و (هـ) توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في المجتمع المدني؛ و (و) وضع استراتيجية تمويل شاملة؛ و (ز) ضمان أن يسترشد بالدروس المستفادة في الجهود الرامية إلى التعجيل بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحقيق أقصى قدر من النتائج الجماعية بشأن إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة؛ و (ح) إدماج النهج الشامل لمبادرة تسليط الضوء في تنفيذ الإجراءات والخطط والعمليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

33 - وفي رد الإدارة على التقييم، قُبلت جميع التوصيات الثماني وحددت الإدارة الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها من أجل تصميم وتفعيل مبادرة تسليط الضوء 2.0 وإدماج التعلم في جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي الأطر والعمليات الجنسانية القائمة على نطاق المنظومة.

باء - تقييم مبادرة تسليط الضوء على أساس القيمة مقابل المال

34 - بالتوازي مع التقييم، أجرى مكتب التقييم على نطاق المنظومة تقييماً مستنداً إلى مبدأ القيمة مقابل المال للرد على الملاحظات التي أبداها ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي وتقديم مدخلات بشأن التقييم. واستخدم في التقييم نهج متعدد التخصصات يجمع بين نظرية التقييم والتحليل الاقتصادي.

35 - وتضمن التقييم 20 مؤشراً صنفت في إطار أربعة معايير هي الاقتصاد في استخدام الموارد، والكفاءة والفعالية والإنصاف. وحصل ما مجموعه 12 مؤشراً على تصنيف "جيد" وحصلت 7 مؤشرات على تصنيف "كاف". ولم تتوافر أدلة كافية للحكم على أحد المؤشرات. ولم يحصل أي من المؤشرات على تصنيف "ضعيف".

36 - وكان التصنيف العام لمؤشر القيمة مقابل المال هو "جيد"[4]. وحصلت مؤشرات الاقتصاد في استخدام الموارد والكفاءة والفعالية على تصنيف "جيد"، في حين حصل مؤشر الإنصاف على تقييم "كاف". وحققت مبادرة تسليط الضوء بشكل عام التوقعات والأهداف بدرجة معقولة، مع إحراز تقدم مقبول بشكل عام. ويلزم إدخال تحسينات على تقدير تكاليف التوجيه والتنسيق ورصد الأداء، ولمعالجة الشواغل المتعلقة بالإنصاف فيما يتصل بالتغطية الجغرافية والفئات المهمشة.

(4) ثمة أربعة مقاييس تحدد مستويات الأداء من حيث التوقعات والأهداف والتقدم المحرز هي : ممتاز، وجيد، وكافٍ، وضعيف.

جيم - تعزيز استخدام أدلة التقييم في الأمم المتحدة لدعم الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام 2024

37 - يضطلع المكتب بدور مهم في تعزيز استخدام أدلة التقييم التي أعدتها الأمم المتحدة وفرص التعلم منها من خلال إعداد منتجات معرفية وأدوات نشر يسهل استخدامها والوصول إليها، بما في ذلك تجميعات وموجزات الأدلة وخرائط الأدلة.

38 - وينشر ما يقرب من 000 1 تقرير تقييمي سنويًا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما يوفر قاعدة أدلة واسعة النطاق ولكنها مجزأة. واستجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها 166/78 إلى الأمين العام أن يقدم تقارير مرحلية، بوسائل منها مذكرات الإحاطة، والإحاطات غير الرسمية، ودراسات الحالات، مع التركيز على النتائج الإنمائية، عن تنفيذ جميع الأحكام والولايات الواردة في قرار الجمعية العامة 233/75، تولى المكتب قيادة مبادرة[5] لتجريب استخدام الذكاء الاصطناعي في زيادة تيسير الوصول إلى قاعدة الأدلة هذه من جانب أصحاب المصلحة المشاركين في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024. وصنفت أدلة التقييم المستقاة من 940 تقييماً أجريت عن طريق 42 مهمة تقييم تضطلع بها الأمم المتحدة، وتم التصنيف باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وفقا لأهداف التنمية المستدامة برمّتها[6] وأيضاً في ضوء 24 مجالاً من المجالات ذات الأولوية المحددة في قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020[7]. وكان يجري وقت كتابة هذا التقرير وضع اللمسات الأخيرة على خريطة جغرافية تفاعلية لنطاق تغطية التقييمات التي تجريها الأمم المتحدة.

39 - وقد كانت هذه المبادرة بمثابة إثبات قوي لمفهوم التعاون بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي الذي ينطوي على إمكانية تسريع إعداد موجزات أدلة تتوافق مع الرغبات المحددة لصانعي القرار وتكمل الإبلاغ الرسمي عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

40 - ومن خلال هذه المبادرة، حدد المكتب أوجه قصور في أدلة التقييم المتعلقة بالأولويات الرئيسية المنصوص عليها في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، مثل الإدارة القائمة على النتائج، وتمويل التنمية، والتنسيق، والاتساق، والموارد البشرية، وطرائق تسيير الأعمال، وجودة التمويل، مما مكن المكتب من تقديم توصيات لزيادة أهمية التقييمات التي تجريها كيانات الأمم المتحدة بشأن المسائل المطروحة على نطاق المنظومة.

---

(5) بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.

(6) United Nations Sustainable Development Group System-wide Evaluation Office, "United Nations evaluation evidence map: coverage of Sustainable Development Goals"، يمكن الاطلاع عليه من الرابط https://www.sdgsynthesiscoalition.org/sites/default/files/2024-10/UNSWE_Interactive%20Evaluation%20Evidence%20Map_SDGs_v1.0.html.

(7) United Nations Sustainable Development Group System-wide Evaluation Office, "United Nations evaluation evidence map: coverage of Sustainable Development Goals"، يمكن الاطلاع عليه من الرابط https://www.sdgsynthesiscoalition.org/sites/default/files/2024-10/UNSWE_Interactive%20Evaluation%20Evidence%20Map_QCPR_detailed%20evidence_V1.0.html.

41 - وكان أحد النواتج الرئيسية للمبادرة هو إعداد موجزات أدلة التقييم بشأن خمسة مواضيع ذات أولوية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، تستند إلى الأدلة المستفيضة التي تمخضت عنها التقييمات المستقلة التي أجريت على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويستند كل موجز إلى عينة مختارة على نطاق المنظومة تضم ما بين 25 و 50 تقييماً ويتضمن رؤى رئيسية تتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفيما يلي النتائج التي خلصت إليها الموجزات الخمسة:

(أ) **تحول واضح: المنسق المقيم المستقل.** منذ عام 2019، ساهم نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه في تحسين اتساق عمليات التحليل والتخطيط وتبادل المعلومات التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد سهّل المنسقون المقيمون تقديم المشورة إلى الحكومات في مجال السياسات المتكاملة، ودعوا الكيانات إلى المشاركة في برامج مشتركة مبتكرة وقاموا بتمكين الكيانات الأصغر حجماً وغير المقيمة من المشاركة بشكل أكبر في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، لم يتحقق تنفيذ الأنشطة التشغيلية على نحو يتسم بالتنسيق الكامل. وتشمل التحديات المستمرة الزيادة التي يُعتقد أنها طرأت على أعباء الإبلاغ، والفجوات في القدرات والموارد، وعدم الوضوح في تحديد الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة ضمن إطار الإدارة والمساءلة؛

(ب) **إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي.** كانت التغييرات على المستوى الإقليمي أبطأ. ولا تفي منتديات التعاون الإقليمي بالتوقعات بشكل كامل فيما يتعلق بتعزيز التعاون في منظومة الأمم المتحدة أو نشر الأصول على الصعيد الإقليمي لدعم البلدان بشكل أفضل. وقد دعم مكتب التنسيق الإنمائي المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لكن دوره الأوسع نطاقاً في منتديات التعاون الإقليمي والائتلافات المواضيعية لم يفهم جيداً. وتدمج اللجان الإقليمية بشكل متزايد في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، ولكنها تواجه تحديات في التعاون الكامل مع نظام المنسقين المقيمين ودورات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) **توفير تمويل عالي الجودة.** أدى التمويل الأساسي والمرن والمجمّع إلى تعاون إنمائي أكثر استراتيجية وابتكاراً على صعيد الأمم المتحدة يستجيب للأولويات الوطنية والظروف المتغيرة وكذلك لزيادة التعاون بين الوكالات. وعلى النقيض من ذلك، كان للتمويل المخصص لأغراض بعينها تأثير معاكس. وهناك انفصال متزايد بين دعوة الجهات المانحة إلى توفير تمويل عالي الجودة والإجراءات المتخذة لتقديم هذا التمويل. وكانت الحاجة واضحة إلى استراتيجيات لتعبئة الموارد تدعمها القيادة العليا وتكون مبتكرة واستراتيجية ومشتركة ومتعددة الجوانب؛

(د) **بناء استجابة للأوضاع المعقدة على كامل نطاق المنظومة.** في كثير من الأحيان تكون القدرات القيادية على المستوى القطري هي العامل الأكثر أهمية لتعزيز التعاون والاتساق بين مختلف الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة. وتشمل المجالات التي توجد فيها فجوات في القدرات المؤسسية تحليل النزاعات، ومراعاة ظروف النزاع في البرمجة الإنسانية والإنمائية والنهج التحليلية القائمة على الوعي بالمخاطر. ولا يوجد اتساق في تطبيق الممارسات الجيدة من قبيل الاستهداف الشامل، وتصميم المشاريع وإقامتها بصورة تشاركية ونهج بناء السلام التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين وتعزز الإدماج الاجتماعي. وقد تعذر الربط بين العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام بسبب أدوات التمويل المجزأة وقصيرة الأجل التي تستخدمها الجهات المانحة، وكذلك بسبب الدوائر المنعزلة التي تعمل فيها كيانات الأمم المتحدة الداخلية؛

(هـ) **نحو منظومات غذائية مستدامة.** ثمة أربعة عناصر أساسية للمبادرات المتخذة على صعيد المنظومات الغذائية هي: (1) اتباع نُهج استراتيجية مستندة إلى المنظومات الغذائية ومكيفة مع السياق؛ و (2) التفاعل مع التشريعات واللوائح التنظيمية؛ و (3) التركيز على التغذية والصحة؛ و (4) الاهتمام بحقوق الإنسان والمنظور الجنساني والتنوع. ويتوقف التحويل الناجح للمنظومات الغذائية على تعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الزراعية وتوافر البيانات وتحليلها والابتكار التكنولوجي. ومع ذلك، كان التمويل المستدام للمنظومات الغذائية شحيحًا ولم تتم الاستفادة من الآثار المضاعفة المحتملة للتعاون بين كيانات الأمم المتحدة بشأن المبادرات المتعلقة بالمنظومات الغذائية.

42 - ويرد في الفرع الرابع مزيد من التفاصيل حول الكيفية التي استخدمت بها هذه المنتجات لدعم مداولات الدول الأعضاء بشأن الدورة الجديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

دال - إجراء تقييم على نطاق المنظومة للتقدم المحرز نحو جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

43 - بناءً على طلب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شرع المكتب في منتصف عام 2024 في إجراء تقييم للتقدم المحرز نحو جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وكان الهدف من التقييم هو استكشاف الممارسات الجيدة وفرص التحسين فيما يتعلق بالدرجة التي تنبع فيها البرامج القطرية من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ولمدى تواؤمها مع تلك الأطر وفيما يتعلق بتشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذا التقييم ذو طابع استراتيجي واستشرافي، ويشمل جميع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ونظام المنسقين المقيمين على الصعد العالمي والإقليمي والقطري للفترة من 2019 إلى 2025، وهدفه هو استخلاص الدروس المستفادة من الجيل الأول من أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، والتي يجري تنفيذها الآن في أكثر من 120 بلداً. وسينشر التقرير النهائي للتقييم في تموز/يوليه 2025.

44 - وتشير النتائج الأولية للتقييم إلى أن الرؤية الواردة في قرار الجمعية العامة 279/72 لجيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لا تزال على قدر كبير من الأهمية. فمنذ عام 2018، أسفرت عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن العديد من التحسينات الهامة، لا سيما زيادة اتساق التحليل والتخطيط، والتقدير الواسع النطاق لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه.

45 - وكانت الغاية الطموحة من عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي: أولا، إنشاء إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المعاد تنشيطه والاستراتيجي والمرن والموجَّه نحو تحقيق النتائج والعملي المنحى، باعتباره الوسيلة الأهم لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كلّ بلد[8]، وثانيا، ضمان أن تحقق أفرقة الأمم المتحدة القطرية نتائج مشتركة استجابة للأولويات المحددة في أطر التعاون. بيد أن هناك فجوة كبيرة بين الواقع التشغيلي والمقصد الاستراتيجي لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة كانت واضحة في النتائج الأولية للتقييم بشأن ممارسة توليد البرامج القطرية من أطر العمل، وعمليات تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتوجيهات والأدوات ونظم الدعم التي استحدثت واستخدمت لدعم تنفيذ الأطر. ووفقا لما ورد في التقييم، لم تتحول الأطر بعد إلى أهم أداة لتخطيط وتنفيذ

(8) على النحو المتوخى في قراري الجمعية العامة 279/72 و 233/75.

أنشـــطة الأمم المتحدة الإنمائية في جميع البلدان. وعلى نفس المنوال، لم تجر بعد تغييرات ملحوظة لإعادة تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بما يتماشى مع أولويات أطر التعاون. وقد أتاح نطاق التقييم على مستوى المنظومة تقديم تحليل شـــامل للعوامل الداخلية والخارجية التي دعمت إحراز تقدم في هذه المجالات على صـــعيد إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية أو أعاقت إحرازه. ويشـــير هذا التحليل إلى ضـــرورة إجراء تغييرات في الحوافز وأوجه المساءلة لسد الفجوة بين الطموح والواقع.

46 - ويعمل المكتب على وضـــع توصـــيات عملية وقابلة للتنفيذ من أجل دعم عملية صـــنع القرار في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد تشمل مجالات التوصيات تنقيح إرشادات إطار التعاون وإطار الإدارة والمساءلة. ويحتوي التقييم على أدلة لدعم مداولات الدول الأعضاء الأوسع نطاقاً بشأن إصلاح المنظومة الإنمائية.

هاء - إجراء تقييم على نطاق المنظومة لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة

47 - تهدف اســـتراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي أُطلقت في عام 2019، إلى تعزيز إدماج منظور الإعاقة في جميع البرامج والعمليات وتمكين منظومة الأمم المتحدة من دعم الدول الأعضـــاء بشكل أفضل في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

48 - وقد بدأ تقييم استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في عام 2024، وهو أول تقييم على نطاق المنظومة لإدماج منظور الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة، ومن المقرر الانتهاء منه في منتصـــف عام 2025. وســـيغطي هذا التقييم ذو النطاق العالمي تنفيذ الاســـتراتيجية في الفترة من عام 2019 إلى عام 2025 بهدف المســـاهمة في المســـاءلة والتعلم بشـــأن إدماج منظور الإعاقة في الأمم المتحدة وتوجيه العمليات والفعاليات المستقبلية في هذا المجال.

رابعا - اســـتخدام أدلة التقييم الذي يجرى على نطاق المنظومة: تعزيز التعلم لتســـريع وتيرة التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة

49 - يسعى مكتب التقييم على نطاق المنظومة إلى تعزيز التعلم والمساءلة من أجل المساهمة في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التركيز على المسائل والأنشطة الرئيسية التي لا يمكن تناولها بشكل كافٍ من خلال آليات المساءلة أو مهام التقييم القائمة.

50 - ومن بين الاعتبارات الحاسمة في استخدام الأدلة المستقاة من التقييم على نطاق المنظومة لتحسين تنفيذ البرامج ضمان أن تلبي التقييمات التي تجرى على مستوى المنظومة احتياجات المستخدمين المحتملين منذ البداية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عمليات التخطيط والإدارة التشاورية وتقديم تقارير تقييم في الوقت المناسب تتضمن توصيات ذات صلة ومحددة الهدف. ويشارك في عملية التقييم مستخدمون في الأفرقة المرجعية المشـــتركة بين الوكالات. وتدعم إجراء التقييمات الأفرقة الإدارية لمكاتب التقييم التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة. وفي حين يحافظ المكتب على استقلاليته، يتم التشاور مع المستخدمين وأصحاب المصلحة في تحديد نطاق التقييمات وتصميمها، وتقدم لهم إحاطات مبكرة حول النتائج المستجدة، كما تجرى مشاورات معهم أثناء وضع التوصيات، بهدف اقتراح حلول أكثر قابلية للتنفيذ، تركز بقدر أكبر على النواحي العملية ويتحمل الكيان المعني مسـؤوليتها. وينطوي التواصـل والتشـاور على نطاق واسـع على مسـتوى

المنظومة على تعقيد ويتطلبان وقتاً وموارد، ولكنهما جزء أساسي من تعزيز التعلم والمساءلة عن تحقيق نتائج جماعية في مجال التنمية وإصلاح المنظومة الإنمائية.

ألف - رد الإدارة والمتابعة

51 - تساعد فعالية ردود الإدارة وآليات المتابعة على ضمان تنفيذ الكيانات لتوصيات التقييم. في عام 2024، قام مكتب التنسيق الإنمائي (بصفته أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) بتيسير إعداد رد الإدارة على تقييم مبادرة تسليط الضوء، وتم نشره مع تقرير التقييم على الموقعين الشبكيين لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومبادرة تسليط الضوء.

52 - وقدم كلا التقييمين اللذين تم إنجازهما في عام 2022 توصيات تطلعية بشأن تعزيز جوانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكان أحدهما متعلقا باستجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والآخر بشأن الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. ونُشرت ردود الإدارة على الموقع الشبكي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى جانب تقارير التقييم.

53 - وأفاد الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة[9] بأن جميع التوصيات الثماني التي قُدمت نتيجة للتقييم قد نُفذت بحلول شباط/فبراير 2024، وسلط الضوء على التغييرات الرئيسية التي تم تنفيذها استجابة للتقييم:

(أ) الحوكمة: أعيدت هيكلة اللجنة التوجيهية التنفيذية للصندوق لتعكس عضوية أكثر شمولاً؛ وعلى الصعيد القطري، تم تعزيز دور المنسقين المقيمين في حوكمة البرامج وعملياتها؛

(ب) الاستراتيجية: حسّنت استراتيجية الصندوق للفترة 2023-2026 من عرض القيمة الخاص بالصندوق، حيث وضعته في مكانة تجعله الآلية العالمية الرائدة التابعة للأمم المتحدة التي تقود مسارات التحول لتعظيم الأثر على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة[10]؛

(ج) العمليات: انتقل الصندوق إلى الأخذ بنهج متجدد أكثر مرونة مقترن بدعم القدرات من أجل إتاحة وضع برامج مشتركة عالية الجودة (بدعم من الكيانات التقنية الرائدة)؛

(د) الشراكات والتعاون: أبلغ الصندوق عن الجهود المبذولة لتعزيز التآزر والتعاون مع الصناديق الرأسية العالمية الأخرى (مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية وتحالف Local2030).

باء - تحقيق الاستفادة القصوى

54 - تمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية في عام 2024 في تكوين فهم لمهمة إجراء التقييم على نطاق المنظومة وولاية المكتب وطرق عمله، بالإضافة إلى ضمان إتاحة أدلة التقييم على نطاق المنظومة على

(9) United Nations, Joint Sustainable Development Goals Fund, *Trailblazing Change: Accelerating the Sustainable Development Goals through Action – Joint Sustainable Development Goals Fund Annual Report 2023* (2024).

(10) A/79/72-E/2024/12.

المنصـــات الرئيســـية. وشـــملت تلك الجهود تعزيز التعاون على نطاق الأمم المتحدة مع الدول الأعضـــاء والشركاء الآخرين.

55 - وقُدمت أربع إحاطات إلى الدول الأعضـــاء بشـــأن ســـياســـة التقييم على نطاق المنظومة وعمل المكتب. وكما ذُكر أعلاه، ساهم المكتب أيضا في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصـادي والاجتماعي لعام 2024، مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بشـأن أدلة التقييم المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

56 - وقدم المكتب أدلة مجمعة مستمدة من تقييمات الأمم المتحدة بشأن المواضيع ذات الأولوية من أجل دعم الدول الأعضاء في مداولاتها بشأن الاستعراض الشامل الجديد للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (انظر القرار 226/79). وسـاهم مكتب التقييم على نطاق المنظومة، بالتعاون مع إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية ومكتب تنسـيق الشـؤون الإنمائية، في تقديم إحاطات بشـأن إصـلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأدلة التقييم على نطاق المنظومة، مما ســاعد الدول الأعضـــاء على صـــياغة إرشـــادات لدورة السنوات الأربع المقبلة. كما شارك المكتب في سلسلة الدورات التدريبية للدول الأعضـاء التي نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في عام 2024.

57 - وتتمثل إحدى الأولويات الرئيســـية في ضـــمان اســـتخدام كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة أدلة التقييم الذي يجرى على نطاق المنظومة، ولتحقيق هذه الغاية قدم المكتب إحاطات إلى الرؤساء وإلى جهات التنسيق في الكيانات. ويسر مكتب التنسيق الإنمائي التواصل والتعاون مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

جيم - الشراكات

58 - تواصـــل مكتب التقييم على نطاق المنظومة بانتظام مع وحدة التفتيش المشـــتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن العمل الجاري والخطط المستقبلية. والمكتب عضو في الفريق المرجعي المعني بالتقييم من أجل تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لنظام المنســـقين المقيمين (في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2025)، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية هو جزء من فريق التقييم الإداري المعني بتقييم استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

59 - ويســـاهم مكتب التقييم على نطاق المنظومة بصـــورة فعالة في عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من خلال وضـــع التوجيهات الفنية، وتعزيز قدرات التقييم، وتنســـيق أنشـــطة التقييم على نطاق المنظومة، وتعزيز اسـتخدام الأدلة المتاحة على نطاق المنظومة. وفي عام 2024، قام المكتب بتيسـير عقد جلســـات حول مهمة التقييم على نطاق المنظومة أثناء تبادل ممارســـات التقييم الذي جرى خلال الاجتماع العام الســـنوي لفريق التقييم. ولعب المكتب دورًا نشـــطًا في الفريق العامل المعني بإعداد الموجز التجميعي للتقييم التابع لفريق التقييم وسـاهم في إعادة تصـميم الموقع الشـبكي لفريق التقييم، لا سـيما من خلال تقديم رؤى مسـتقاة من مبادرة حصـر الأدلة بمسـاعدة الذكاء الاصـطناعي لتحسـين إمكانية الوصـول إلى قاعدة بيانات التقييم وزيادة استخدامها.

60 - وتعـاون المكتـب مع الائتلاف العـالمي المعني بـالموجزات التجميعيـة المتعلقـة بـأهـداف التنميـة المســـتدامة، الذي يشـــترك في رئاســـته مكتبا التقييم التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، من أجل تعزيز عمل الائتلاف من خلال تجميع الأدلة التقييمية الموجودة وجعلها في متناول الجميع من أجل تسريع تحقيق الأهداف.

61 - وقاد المكتب، بالتعاون مع ملاوي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والائتلاف، حدثًا جانبيًا على هامش يومي العمل التمهيديين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل حول استخدام الأدلة والعلوم والتقنيات الرقمية لتسريع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030. وأعلن خلال الحدث عن استثمارات جديدة كبيرة في مجال تجميع الأدلة المدعوم بالذكاء الاصطناعي لتحسين كيفية إعداد الأدلة واستخدامها لمواجهة التحديات الاقتصادية والمجتمعية.

62 - ومن أجل تعزيز التعاون الأوسع نطاقا ونشر التعلم من أنشطة التقييم المضطلع بها على نطاق المنظومة، وسع المكتب نطاق شراكاته العالمية، بما في ذلك مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وأمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وشبكة التقييم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفريق التقييم المعني ببلدان الشمال الأوروبي، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية.

63 - وأطلق المكتب صفحات شبكية على الشبكة الداخلية للأمانة العامة (iSeek) وموقع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وبدأ العمل على إنشاء محتوى شبكي لاستضافته على الموقع الشبكي الرئيسي للأمم المتحدة (www.un.org). ويتوفر المخزون الكامل لتقارير التقييم على الموقعين الشبكيين لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. كما ساهم المكتب في النشرات الإخبارية التقييمية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وموجز أهداف التنمية المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية.

خامسا - توفير الموارد لمكتب التقييم على نطاق المنظومة

64 - أعادت الجمعية في قرارها 266/79 التأكيد على ضرورة ضمان استقلالية المكتب ومصداقيته وفعاليته من أجل أدائه لوظائفه. وأكد الأمين العام أيضا على أن التمويل المستقر للمكتب من الموارد العادية أمر حاسم لدعم استقلاليته وشفافيته ووظيفته الرئيسية في دعم التعلم والتحسين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر A/79/72-E/2024/12). والتمويل الكافي والقابل للتنبؤ به شرط أساسي في هذا الصدد، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الكفاءة والفعالية، ولا سيما من أجل تعيين الموظفين ذوي المهارات والخبرات المتخصصة والاحتفاظ بهم.

ألف - الموارد المالية

65 - بلغ إجمالي الاحتياجات المقدرة للميزانية الإجمالية لعام 2024 ما قدره 2,4 مليون دولار.

66 - وفي عام 2024، ورد ما مجموعه 1,54 مليون دولار في صورة مساهمات خارجة عن الميزانية من خلال الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام. كما تلقى المكتب مساهمات عينية قدرها 562 80 دولار لدعم تنفيذ أنشطة محددة. ويقدم الجدول 2 تفصيلاً للموارد الخارجة عن الميزانية والموارد العينية التي تم تلقيها منذ عام 2023 من الجهات المانحة وكيانات الأمم المتحدة.

67 - ووفرت مساهمات وردت من الدانمرك وسويسرا تمويلاً أوليا لعمل المكتب. وخُصصت المساهمات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة بشكل صارم لأنشطة تقييم محددة، مما حد من المرونة التشغيلية. وإضافة

إلى ذلك، انتدب صندوق الأمم المتحدة للسكان أحد كبار موظفي التقييم (ف-5)، بموجب ترتيب إعارة على أساس عدم استرداد التكاليف.

الجدول 2

المساهمات الخارجة عن الميزانية لعامي 2023 و 2024

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة/الكيان	*2023*	*2024*	*المساهمات العينية في عام 2024*
الدانمرك	218.8		
سويسرا	313.0	226.0	
برنامج الأغذية العالمي	20.0	100.0	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	20.0	50.0	
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية			60.6
مبادرة تسليط الضوء		360.0	
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين			20.0
مكتب التنسيق الإنمائي		200.0	
المكتب التنفيذي للأمين العام		499.9	
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة		2.1	
منظمة الأمم المتحدة للطفولة		100.0	
المجموع	**571.8**	**1 538.0**	**80.6**

68 - ووفقًا للخطة المالية، تم التعهد بالتزامات ونفقات مقابل المساهمات المستلمة حتى نهاية عام 2024 من أجل تمويل وظائف موظفي المكتب ونفقات التشغيل ذات الصلة، بالإضافة إلى السفر. ويقدم الجدول 3 تفاصيل نفقات المكتب في عامي 2023 و 2024. وتم التعهد بجميع الأموال وصرفها في حدود تواريخ صلاحية منح كل مبلغ على حدة.

الجدول 3

نفقات عامي 2023 و 2024

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	*2023*	*2024*
الوظائف	352,6	546,2
الخبراء الاستشاريون	0	638,2
سفر الموظفين	13,4	14,9
الخدمات التعاقدية	1,2	5
مصروفات التشغيل العامة	13,8	19,8
الأثاث والمعدات	1,8	2,9

وجه الإنفاق	2023	2024
نفقات أخرى	49,8	66,3
المجموع	**432,6**	**1 293,3**

69 - وإضافة إلى ذلك، تم توفير موارد من مبادرة تسليط الضوء لإجراء نشاطين تقييميين ذوي صلة، على النحو التالي: 826 107 دولارا لتقدير قابلية مبادرة تسليط الضوء للتقييم (أنجز في عام 2023) و 716 767 دولارا لتقييم مبادرة تسليط الضوء (أنجز في عام 2024).

باء - الموارد البشرية

70 - تمشياً مع الرؤية التي عرضها الأمين العام في تقريره عن إصلاحات المنظومة الإنمائية (A/72/684-E/2018/7)، يعمل في المكتب فريق صغير بقيادة المديرة التنفيذية. وفي عام 2024، تم إنشاء ثلاث وظائف: كبير مستشارين لشؤون التقييم (ف-5)، وموظف تقييم (ف-3)، وكبير مساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة). وجميع الوظائف الثلاث مشغولة حالياً، بما في ذلك وظيفتان مدعومتان بانتدابين مؤقتين من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. وسيتم تعيين موظف فني مبتدئ في المكتب خلال عام 2025.

71 - ويعمل موظفو المكتب في المقام الأول على إدارة التقييمات التي تُجرى على نطاق المنظومة وتقوم بها أفرقة من الخبراء المستقلين الذين يعينون من أجل أداء مهام محددة نظرا لأن تنوع مواضيع التقييمات التي تجرى على نطاق المنظومة وطابعها المتخصص وما يحيط بها من تعقيدات يملي على المكتب التعاقد مع خبراء وإخصائيين فنيين متخصصين في التقييم ويعملون بشكل مستقل لإجراء التقييمات. ويضمن هذا النموذج أن يظل المكتب صغيراً ومرناً ومستجيباً للاحتياجات الناشئة. ويُستخدم هذا النموذج على نطاق واسع في جميع مهام التقييم في الأمم المتحدة.

72 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بدأ المكتب وقسم التقييم والرقابة التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملية شراء مشتركة لإبرام اتفاقات طويلة الأجل للحصول على خدمات تقييم متخصصة. ومن خلال الاستفادة من الشبكات المشتركة لموردي خدمات التقييم المتخصصين عن طريق اتباع مسار مشترك في طلب تقديم العطاءات، قام المكتبان بمواءمة الاحتياجات وتبسيط العمليات لتعزيز الأخذ بنهج أكثر كفاءة وفعالية في توفير الموارد اللازمة لتوفير خدمات التقييم.

سادسا - برنامج العمل والاحتياجات المالية لعام 2025

73 - يرد برنامج العمل لعام 2025 في الجدول 4، ويتضمن نشر تقييمين أجريا على نطاق المنظومة، وبدء تقييمين جديدين على نطاق المنظومة، إلى جانب تجريب إجراء استعراضات لمتابعة التقييمات لتقييم أثر التقييمات التي تم إنجازها في عام 2022.

74 - وأوصت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن ينظر المكتب في خيارات إجراء تقييم أولي، يكون توقيته الأمثل في عام 2025، لتقييم الكيفية التي تدعم بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مسارات التحول من أجل تعظيم الأثر على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل النُظم الغذائية؛

والتحولات في مجال الطاقة وإمكانية الحصول عليها؛ والربط الرقمي؛ والفجوات في التعليم والمهارات؛ وتوفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية؛ وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ويهدف هذا التقييم إلى إثراء التقييمات التي ستجرى مستقبلا على نطاق المنظومة، والتي ستركز على الإنجازات المحددة ذات الصلة بتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

75 - ويعتزم المكتب بدء تقييم لعمل الأمم المتحدة في مجال الشباب، بناء على اقتراح من مكتب الأمم المتحدة للشباب. وسيوفر المساءلة وفرص التعلم المتعلقة بالعمل في مجالات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن، وهو ما من شأنه أن يوفر معلومات مفيدة لتنفيذ استراتيجية "شباب 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب".

الجدول 4

حالة تنفيذ أنشطة التقييم لعام 2025

الرقم	*العنوان/الوصف*	*الحالة*	*الإنجاز المقرر*
1 -	إجراء تقييم على نطاق المنظومة للتقدم المحرز نحو جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية	جاري تنفيذه	2025
2 -	إجراء تقييم على نطاق المنظومة لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة	جاري تنفيذه	2025
3 -	إجراء تقييم على نطاق المنظومة: عمل الأمم المتحدة بشأن الشباب	مقرر	2026
4 -	إجراء تقييم للدعم المقدم من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمسارات التحول من أجل تعظيم الأثر على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة	مقرر	2026
5 -	خرائط وموجزات الأدلة	مقرر	2026
6 -	استعراض متابعة تقييم استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19 على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي	مقرر	2026
7 -	استعراض متابعة تقييم الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة	مقرر	2026

76 - وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للمكتب في مواصلة استحداث التوجيهات والأنظمة التأسيسية بما يتماشى مع أحكام سياسة التقييم على مستوى المنظومة التي تم اعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، على النحو المبين في الفرع ثانياً من هذا التقرير.

77 - وبدء تنفيذ جميع الأنشطة المقررة مرهون بتوافر الموارد. وقدم الأمين العام ميزانية برنامجية مقترحة تحدد الاحتياجات الإجمالية البالغة 3,4 ملايين دولار، وتشمل 2,7 مليون دولار من الميزانية البرنامجية (لتحويل الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف) و 0,7 مليون دولار في صورة موارد خارجة عن الميزانية، وذلك بهدف ضمان تمويل مستقر للمكتب في عام 2025.

78 - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 257/79، تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/79/7)، الذي أوصت فيه اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على التحويل المقترح للموارد الخارجة عن

الميزانية إلى تمويل من الميزانية العادية في عام 2025، وأشـــارت إلى ندرة الموارد الخارجة عن الميزانية وإلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التوضـــيح بشـــأن تكامل المكتب مع هيئات الرقابة ومكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة.

79 - وفي ضـــوء ذلك القرار، يواصـــل المكتب الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، ويســـعى إلى الاســـتفادة من التقدم الكبير الذي أُحرز في عام 2024 لتوســـيع قاعدة تمويل عمله، من خلال التعاون مع الدول الأعضاء وكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

80 - وواصـــل المكتب تنقيح ميزانيته لعام 2025 فخفضـــها من 3,04 ملايين دولار إلى 3,01 ملايين دولار؛ ويشـــمل المجموع 1,22 مليون دولار للموارد ذات الصـــلة بالوظائف و 1,79 مليون دولار للموارد غير ذات الصلة بالوظائف.

سابعا - تقييمات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

81 - على الصـــعيد القطري، تقيّم التقييمات الإلزامية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مساهمة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في نتائج التنمية الوطنية والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يُسترشد به في تصميم الدورات اللاحقة لإطار التعاون. وتضمن هذه التقييمات المساءلة وتدعم التعلم.

82 - وتجرى التقييمات وفقًا للمبادئ التوجيهية لتقييمات إطار التعاون التي وضـــعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومكتب التنسيق الإنمائي في عام 2021. ويعمل مكتب التعاون الإنمائي على تيسير ودعم إجراء تقييمات مستقلة ومفيدة لإطار التعاون في الوقت المناسب.

83 - وتماشياً مع سياسة التقييم على نطاق المنظومة، سيقدم المكتب المشورة لمكتب التنسيق الإنمائي بشأن النماذج والإرشادات الخاصة بمهمة التقييم على نطاق المنظومة على الصعيدين القطري والإقليمي، بما في ذلك تلك المتعلقة بتصـــميم وتفعيل نظم ضـــمان جودة التقييم، من أجل دعم إجراء تقييمات ذات مصداقية لإطار التعاون.

ألف - التخطيط والتنفيذ

84 - يتولى كل منســـق مقيم، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري المعني، التكليف بإجراء تقييمات إطار التعاون وإدارتها في الســـنة قبل الأخيرة من الدورة (وهي عادة الســـنة الرابعة من دورة مدتها خمس ســـنوات). ومكتب التنســـيق الإنمائي هو بمثابة منصـــة عالمية لتعميم هذه التقييمات وردود الإدارة على الجمهور.

85 - وبلغت المجموعة الأولى من أطر التعاون الإنمائي المستدام السنة قبل الأخيرة من دورتها في عام 2023. ويشـــير الجدول 5 إلى حالة التقييمات المقررة لعامي 2023 و 2024 في البلدان والمناطق المعنية.

الجدول 5

حالة التقييمات المقررة لإطار التعاون لعامي 2023 و 2024

	2023		2024		
المنطقة	*أنجزت*	*ألغيت*	*أنجزت*	*جاري تنفيذها*	*ألغيت/أُجِّلت*
أفريقيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية جيبوتي رواندا سيراليون مالي	ناميبيا	إثيوبيا كوت ديفوار	إسواتيني أوغندا تونس جنوب أفريقيا الصومال ليبريا	السودان غانا
الدول العربية	العراق	البحرين			الجمهورية العربية السورية دولة فلسطين
آسيا والمحيط الهادئ			إندونيسيا تيمور – ليشتي ماليزيا	الصين	
منطقة أوروبا ووسط آسيا			أذربيجان أوزبكستان البوسنة والهرسك تركمانستان صربيا كازاخستان كوسوفو[أ] مقدونيا الشمالية	أرمينيا بيلاروس تركيا جورجيا	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	باراغواي كوبا		الأرجنتين بنما	أوروغواي غواتيمالا المكسيك	

المصدر: تقارير فريق الأمم المتحدة القطري في نظام UN-Info وتتبع حالة التقييم من قبل مكتب التنسيق الإنمائي، حتى 24 آذار/مارس 2025.

(أ) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

86 - وتقرر في عام 2023 إجراء 10 تقييمات، أنجز منها ثمانية. وفي عام 2024، كان مقرراً إجراء 33 تقييما أنجز منها 15 تقييما، وجاري تنفيذ 14 تقييماً (وهناك 7 تقييمات في مرحلة إعداد التقارير النهائية)، وتم إلغاء أو تأجيل 4 تقييمات.

87 - وتشمل أسباب إلغاء أو تأجيل تقييمات إطار التعاون انعدام الأمن أو الأزمات المستمرة أو تغييرات طرأت على مدة الدورة. وثمة تقييمان لم يتم إجراؤهما في عام 2023 بسبب القيود المفروضة على الميزانية، واختار فريق قطري واحد (الجمهورية العربية السورية) إجراء تقييم سريع بدلاً من إجراء تقييم كامل. واختارت بعض أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدلاً من ذلك إجراء استعراضات أو تقييمات سريعة، لا يعتد بها في البيانات بوصفها تقييمات وليست مدرجة في الجدول 5.

88 - وفي عام 2025، سيبلغ 32 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية السنة قبل الأخيرة من دورة إطار التعاون. ومن هذا المجموع، من المقرر إنجاز 26 تقييماً بحلول نهاية العام، في حين تم إلغاء أو تأجيل 6 تقييمات للأسباب المذكورة أعلاه.

باء - رد الإدارة

89 - يتولى المنسقون المقيمون، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مسؤولية إعداد رد الإدارة على تقييمات إطار التعاون واتخاذ أي إجراءات متابعة. وتحمّل ردود الإدارة على نظام UN-Info بوصفها إحدى الوثائق الرئيسية في خريطة الطريق الخاصة بوضع إطار تعاون جديد.

90 - ومن بين ثمانية من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أكملت تقييمات إطار التعاون المقررة لعام 2023، قامت ستة منها بتحميل رد الإدارة في نظام UN-Info[11]. ومن بين 15 فريقًا قطريًا أنجزت تقييمات لإطار التعاون لعام 2024 بحلول آذار/مارس2025، قامت ستة أفرقة قطرية بتحميل رد الإدارة في نظام UN-Info[12].

جيم - جودة التقييمات واستخدامها

91 - لم تكن جودة تقييمات إطار التعاون واستخدامها في وقت إعداد هذا التقرير بالمستوى الأمثل بسبب محدودية الموارد المالية واتساع نطاق التقييمات وتعقيدها. ولا توجد أدلة كافية تثبت أن مثل هذه التقييمات تفيد في تصميم أطر العمل اللاحقة، ويرجع ذلك أساسًا إلى مشاكل تتعلق بمدى حسن توقيت هذه التقييمات وجودتها ومستوى امتلاك المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري لزمام عملية التقييم والتوصيات المنبثقة منها. وعلى الرغم من إعداد ردود الإدارة في معظم الأحيان، فإنها لا تكون دائما متاحة للجمهور، كما أن المساءلة عن العمل بالتوصيات ضعيفة.

92 - وتوضح سياسة التقييم على مستوى المنظومة الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتقييمات إطار التعاون بهدف المساهمة في تحسين جودتها وجدواها. وتشمل التحسينات المقترحة إجراء تقييم خارجي مستقل للجودة بمجرد الانتهاء من تقرير التقييم (بعد تنفيذ التقييم)، على أن يدير التقييم مكتب التقييم على نطاق المنظومة (رهناً بتوافر الموارد)، مع الإبلاغ عن النتائج على أساس سنوي.

ثامنا - الخلاصة

93 - يمثل عام 2024 أول عام كامل لعمليات مكتب التقييم على نطاق المنظومة وقد برهن على القيمة المضافة لهذه المهمة الفريدة في تقييم مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأحرز المكتب تقدماً في عدد من المسائل الإدارية والتقييمية، بطرق من بينها إصدار سياسة التقييم على نطاق المنظومة وسلسلة من التقييمات حول مواضيع ذات أهمية بالغة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأحرز تقدم كبير في توطيد الأركان الأساسية للمكتب

(11) باراغواي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وكوبا، ومالي.

(12) إثيوبيا، وبنما، وتركمانستان، وتيمور - ليشتي، وكازاخستان، ومقدونيا الشمالية.

بوصفه مكتبا مستقلا قائما بذاته يوفر القيادة والتوجيه الاستراتيجي لمهمة التقييم المضطلع بها على مستوى المنظومة وفقاً للسياسة العامة.

94 - وسينجز المكتب في عام 2025 تقييمين على نطاق المنظومة وسيشرع في إجراء تقييمين جديدين، وهو يثبت بوضوح الطلب على مساهماته في تعزيز المساءلة والتعلم وفي تحسين المساهمة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

95 - ويبرز هذا التقرير قيمة عمل المكتب وأهميته الاستراتيجية ويؤكد على الحاجة الماسة إلى موارد مستقرة ويمكن التنبؤ بها في سياق العمل على الوفاء بتوقعات الدول الأعضاء، على نحو ما أكدته الجمعية العامة لأول مرة في قرارها 289/64. وعلى الرغم من النجاح الأولي، أعاقت ندرة الموارد المالية قدرة المكتب على تقديم التقييمات بالوتيرة المتوخاة وتثير مخاوف بعيدة المدى بشأن جدوى المكتب نظراً لمحدودية الموارد الطوعية المتاحة.